

أهمية تبني نظام الإدارة البيئية إيزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

The importance of adopting the environmental management system ISO 14001 in promoting the social responsibility of Algerian economic enterprises

مریم خلیج¹

¹ أستاذة محاضرة "ب"، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، -meryem.khledj@univ-dbk.m.dz

تاریخ النشر: 2021/7/1

تاریخ القبول: 2021/4/30

تاریخ الاستلام: 2021/1/15

ملخص: يعتبر نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يعتمد عليها في الحد من التلوث، وأحد المداخل التي تساعد المؤسسات في تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان دراسة أهمية تطبيق نظام الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات والمساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تبني نظام الإدارة البيئية إيزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والوقوف عند أهم العراقيل التي تحول دون تبني المؤسسات الجزائرية للمواصفة القياسية الدولية.

كلمات مفتاحية: نظام الإدارة البيئية؛ المسؤولية الاجتماعية؛ مواصفة ISO 1400؛ المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

تصنيف JEL : Q52 ; Q58

Abstract: The environmental management system is one of the most important systems that are relied on to reduce environmental pollution, as one of the portals that allow institutions to boost their social and environmental responsibility. Thus, it is vital to study the importance of applying the environmental management system in improving the environmental performance of institutions and its contribution to social responsibility achievement.

This study aims to identify the contribution of the environmental management system ISO 14001 and its application to enhance the social responsibility of Algerian economic institutions, and examines the most important obstacles that prevent Algerian institutions from adopting the international standard

Keywords: Environmental management system; Environmental responsibility; ISO 14001; Algerian economic institutions.

Jel Classification Codes: Q52 ; Q58.

مریم خلیج : meryem.khledj@univ-dbk.m.dz

1. مقدمة:

يعد موضوع حماية البيئة من الموضوعات التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، والمتزامنة مع زيادة الوعي البيئي والاجتماعي، وانعكس ذلك على المؤسسات الاقتصادية باعتبارها المسبب الرئيسي في التدهور البيئي نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على البيئة والمجتمع ككل جراء أنشطتها وممارساتها، ولذلك بات من الضروري على المؤسسات أن تحرص على تكامل الاعتبارات البيئية في قرارات عملها اليومية، من خلال اتخاذ معايير تحكم أداء أنشطتها وممارساتها، ويساهم الأخذ بنظم الإدارة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على اعتبار أن هذه النظم تعد من أهم المداخل التي تساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها الاقتصادية والبيئية.

وقد انتهجت الدولة الجزائرية في إطار التنمية المستدامة جملة من السياسات تهدف لحماية البيئة وتعطي دفعا قويا للمؤسسات الجزائرية في بذل جهود أكبر للحفاظ على البيئة، وهذا باتخاذ الأسباب اللازمة من وسائل وأساليب وقواعد، والتي تتجلى في نظام إدارة بيئية كفؤ لتحقيق الدور الفعال والرئيسي للمؤسسة في تطبيق هذه السياسة.

وعلى هذا الأساس تسهر اليوم المؤسسات الجزائرية على تطبيق نظام الإدارة البيئية من أجل تعزيز مسؤولياتها البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال تبنيها للمواصفة القياسية الإيزو 14001 التي تصدرها المنظمة الدولية للتقييس، والتي من شأنها تحقيق التحسين المستمر في الأداء البيئي بالإضافة إلى المساهمة في تعزيز مسؤولياتها الاجتماعية.

وعليه فإن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة يمكن صياغتها في السؤال الرئيس

التالي:

ما مدى مساهمة تبني نظام الإدارة البيئية إيزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وتنبثق من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، كما يلي:

1. ما المقصود بنظام الإدارة البيئية؟
2. ما هي متطلبات التنفيذ الفعال لنظام الإدارة البيئية في المؤسسات؟
3. ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وما هي أبعادها؟
4. ما مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأهمية تبني نظام الإدارة البيئية إيزو 14001؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف على الدور الذي يلعبه تبني نظام الإدارة البيئية إيزو 14001 في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد إيضاح المفاهيم المتعلقة بهذا البحث والتمثلة في تبني نظام الإدارة البيئية في المؤسسات سعيا منها للحصول على شهادة الإيزو 14001 ودور ذلك في تحقيق البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية.

تقسيمات الدراسة: تتضمن الورقة البحثية الحالية المحاور الثلاثة الآتي ذكرها:

المحور الأول: مدخل لنظام الإدارة البيئية.

المحور الثاني : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية.
المحور الثالث : دور مواصفة إيزو 14001 في تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الجزائرية.

2. مدخل لنظام الإدارة البيئية

1.2 تعريف نظام الإدارة البيئية:

لقد أدت الثورة الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إحداث تلوث بيئي كبير لفت انتباه المهتمين والدارسين لقضايا البيئة في كافة دول العالم، منذرين بمخاطر حدوث تلوث بيئي، وقد طالب مؤتمر الأمم المتحدة عام 1972 والمتعلق بالمشاكل البيئية الناتجة عن التطور السريع للصناعة، بخلق الاهتمام بمعالجة أسباب هذا التلوث الكبير الذي سيؤثر حتما على نوعية الحياة في العالم، حيث لعب برنامج الأمم المتحدة البيئي (UNEP) دورا واضحا لبناء التوعية البيئية لدى الأفراد بشكل عام والصناعيين بشكل خاص.

ووفقاً للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس يعد نظام الإدارة البيئية جزءاً من النظام الإداري الشامل، والذي يتضمن الهيكل التنظيمي والأنشطة التخطيطية والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها. (سعد، 2005)

ويمكن تعريف نظام الإدارة البيئية على أنه: "إطار عمل نظامي يهدف إلى إدخال الإدارة البيئية ضمن نشاط المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها." (شريف و الدين، العدد 15/2016، صفحة 142)

كما يمكن تعريفه على أنه: "عبارة عن مجموعة من العمليات التي تقوم بها المؤسسة في إطار تحسين أدائها في مجال حماية البيئة." (شريف و الدين، العدد 15/2016، صفحة 143)

2.2 أنواع نظم الإدارة البيئية:

إن هيئة المواصفات البريطانية هي أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، ففي العام 1992 ظهر أول إصدار لمواصفة دولية لنظام إدارة البيئة وهي المواصفة BS7750 وتم تطبيقها في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة، وتم تعديل هذه المواصفة وأعيد إصدارها في فيفري 1994، إلا أنه بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية حسب المواصفات البريطانية لوحظ بأنه نظام غير فعال نظرا لضعف تأثيره، لتظهر بعد ذلك المواصفات الأوروبية (EMAS)، ولإدراكها للأهمية التي تتمتع بها أنظمة إدارة الجودة عالميا وضرورة إيجاد مواصفات لإدارة بيئية دولية موحدة بغرض منح شهادات المطابقة، شكلت المنظمة الدولية للتقييس (الايزو) في عام 1993 لجنة فنية للعمل على إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة، وكان أول إنتاج لهذه اللجنة الفنية في سبتمبر عام 1996 عندما ظهرت المواصفة ISO14001. (العزاوي و النجار، 2015، صفحة 202)

وعليه توجد ثلاثة أنواع لنظام الإدارة البيئية معبر عنها بثلاث مواصفات رئيسية، وفيما يأتي عرض موجز لكل منها:

1.2.2 نظام المواصفة البريطانية (BS7750): أصدر المعهد البريطاني للمواصفات **British Standard Institution BSI** عام 1992 نظام للإدارة البيئية، عرف بالمواصفة البريطانية رقم **(BS7750)**، وبدأ تطبيقها في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة، لتتوافق مع النظام الخاص بإدارة البيئة، (كافي، 2013، الصفحات 184-185) وتم تعديل هذه المواصفة وأعيد إصدارها في فيفري 1994، والتي لازلت معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية **ISO14001** إلا أنها أقل مرونة وأكثر تحديدا ويصعب تطبيقه، حيث أقر بذلك صانعي القرار بالمؤسسات المطبقة له. (تي، بالي، و اللاوي، العدد 2/ 2016)

2.2.2 نظام المواصفة الأوروبية (EMAS): في عام 1992 تم اقتراح نظام الإدارة البيئية أو ما يعرف ببرنامج إدارة ومراجعة نظام البيئة الأوروبي، وبدأ العمل به في 1995، وتم تنقيحها سنة 2001 لتعكس نظاما طوعيا للمؤسسات التي ترغب في تقييم وتحسين أداءها البيئي، ويهدف هذا النظام إلى التطوير المستمر للأداء البيئي طبقا للأنشطة الصناعية، وذلك بإنشاء نظام للإدارة البيئية والتقييم الدوري، والإعلان عن السياسات البيئية في رسائل النشر والمراجعة وتقييم الأداء وإصدار شهادات المطابقة، إلا أن هذه المواصفة تركز على الموقع الجغرافي للمؤسسة أكثر من تركيزها على نشاطه، لذلك فإن تطبيقها مازال طوعيا حتى في الدول الأوروبية. (شرف، 2017/2016، صفحة 69)

3.2.2 نظام المواصفة الدولية (ISO14001): تعد المواصفة **(ISO14001)** مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية (الايزو)، وحددت في ضوئها المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة بيئية، وقد اعتمد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره سنة 1996 لتمكين المؤسسات من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة، وتطبق هذه المواصفة على أية مؤسسة تسعى إلى تطبيق وتحسين نظام إدارتها البيئية، والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية. (تي، بالي، و اللاوي، العدد 2/ 2016، صفحة 116)

3.2 أهمية وأهداف نظام الإدارة البيئية:

- يمكن حصر أهمية نظام الإدارة البيئية فيما يلي: (الزهراء و عاشور، العدد 2/ 2019)
- متابعة التلوث وحماية نوعية البيئة في المؤسسة الصناعية؛
 - تحقيق وفورات في التكاليف الرأسمالية وتكاليف تشغيل وحدات المعالجة؛
 - القدرة على إجراء دراسات للتحكم في التلوث مع تحقيق هدف الربحية للمؤسسة الصناعية؛
 - القدرة على إشراك الكفاءات الخارجية المتخصصة في تنفيذ برامج الإنتاج الأنظف؛

- التسيير الفعال للنفايات من أجل ضمان عدم تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية. ويسعى نظام الإدارة البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: (صالح، 2003، صفحة 124)
- تحقيق الإنتاج النظيف والإنتاج الأنظف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية؛
 - تحقيق الصورة العامة للمؤسسة والتي تعكس (مؤسسة صديقة للبيئة) حيث أصبح ذلك من أهم المتطلبات لدخول المؤسسات للأسواق العالمية؛
 - مواجهة المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية التي تضع أوزانا معيارية عالية الجودة لمنتجاتها؛
 - تضمين الاعتبارات البيئية عند اتخاذ أي قرار إنتاجي، تسويقي، تمويلي، أو تطويري؛
 - إحداث التكامل بين نظم الإدارة البيئية والأنظمة التنفيذية المتعلقة بالمؤسسة رأسيا وأفقيا؛
 - التوافق مع القوانين والتشريعات المحلية والعالمية، لضمان الاستمرار في الصناعة في الأسواق؛
 - تطبيق المعايير القياسية لجودة البيئة؛
 - تطبيق مبدأ إدارة الجودة الشاملة والتنمية المستدامة؛
 - تخفيض تكلفة الإنتاج والتسويق والتغلب على مشكلة زيادة مخلفات الإنتاج الضارة والأنشطة الملوثة للبيئة؛
 - مظهر لتحمل المؤسسة لمسؤولياتها البيئية والاجتماعية؛
 - مساعدة المؤسسات على إدارة وتقييم الفعالية البيئية الخاصة بأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها.

4.2 متطلبات نظام الإدارة البيئية:

تتمثل متطلبات نظام الإدارة البيئية في خمس مكونات رئيسية تتمثل فيما يلي: (كافي، 2013، الصفحات 187-188)

1.4.2 السياسة البيئية: ويقصد بها مبادئ المؤسسة، وأهدافها البيئية، ومدى التزامها بمخطط للعمل على تحسين الأداء البيئي، وتعمل الإدارة العليا على التأكيد على النقاط التالية:

-مدى ملائمة هذه السياسة مع الطبيعة البيئية الناشئة عن الأنشطة والسلع الخاصة بالمؤسسة؛

-الالتزام بالتحسين المستمر والوقاية من التلوث؛

- مدى التوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة؛
- توفير إطار لوضع ومراجعة الأهداف والغايات البيئية؛
- التأكيد على فحص ومراجعة الأهداف البيئية وتوثيقها وتنفيذها وصيانتها؛
- إعلان السياسة البيئية المتبعة للجمهور.

وإن التطبيق الناجح لهذه السياسة يعتمد على التزام الإدارة العليا والمتمثلة أساساً في القيادة الإدارية على حماية البيئة في كل النشاطات والعمليات الإنتاجية التي تهدد سلامتها.

2.4.2 التخطيط: يبدأ التخطيط بتحديد الجوانب البيئية التي هي جزء من نشاطات المؤسسة ومنتجاتها التي ممكن أن تتفاعل مع البيئة والتي تمثل مصدراً للتأثير البيئي، ومن جهة أخرى تتحدد المتطلبات القانونية التي تتوافق معها المؤسسة ومن ثمة تطوير تلك الأهداف البيئية بإعداد برنامج عمل لإنجازها وفق ما يتناسب والمعلومات المستخدمة مع الالتزام بالبرنامج وتحديد مسؤولية كل مستوى وظيفي.

3.4.2 التنفيذ والتشغيل: يستدعي التنفيذ الناجح لنظام الإدارة البيئية التزاماً من قبل جميع العاملين في المؤسسة، وإلى إجراءات موثقة وخطوط اتصالات واسعة، بالإضافة إلى ضبط الوثائق والعمليات والاستعداد للطوارئ، وبذلك لم يعد اقتصر المسؤوليات البيئية على الأقسام والإدارات البيئية فقط، بل أضحت ضمن أعمال المؤسسة ككل. (شرف، 2016/2017، صفحة 95)

4.4.2 الفحص والإجراءات التصحيحية: لا بد من متابعة الأنشطة البيئية وقياسها بالإضافة إلى تحديد الإجراءات التصحيحية والوقائية والاحتفاظ بالسجلات البيئية الخاصة بالأداء البيئي وإجراء تدقيق النظام الذي يضمن توافق الأداء مع البرنامج الموضوع.

5.4.2 المراجعة والتحسين المستمر: أكدت المواصفة على المراجعة الدورية للنظام من طرف الإدارة وضرورة توثيق عمليات المراجعة لبلوغ التحسين المستمر، هذا وتعد مراجعة الإدارة المتطلب الأخير من المتطلبات الخاصة بنظام الإيزو 14001، وتشمل على نتائج وعمليات التدقيق، تحقيق الأهداف والغايات، مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة، بالإضافة إلى آراء المهتمين بالشؤون البيئية. (طارق و الدين، العدد 22/2016)

3. المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية

1.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

لم يكن مفهوم المسؤولية الاجتماعية معروفاً بشكل واضح في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كانت تهدف المؤسسات إلى تعظيم أرباحها بغض النظر عن مسؤولياتها الأخرى اتجاه الأفراد والمجتمع، إلا أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية شهد تغييرات جوهرية ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع، بالرغم من أن الجدل المتعلق بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الربحية ما يزال قائماً، حيث لا يوجد اتفاق عام لدى الأطراف المعنية

على تحديد تعريف واضح للمسؤولية الاجتماعية، وكيفية قياسها من ناحية التكاليف والعوائد الاجتماعية. وسنورد فيما يلي أهم التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية:
عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعمال وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل". (السحبياني، 2009، 23-25 مارس)
كما عرف بيتر دراكر (**Peter Drucker**) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه". (الغالبى و العامري، 2008، صفحة 49) وقد فتحت دراساته آفاقاً واسعة لدراسة فكرة المسؤولية الاجتماعية والتعمق في تحديد تعريف لهذا الطرح الجديد.

بينما يرى (**Strier**) المسؤولية الاجتماعية أنها: "استجابة لتوقعات المجتمع من المؤسسة، والتي يفترض أنها تبادر للقيام بها لتتحمل مسؤولياتها اتجاه المجتمع وبصورة تفوق مستوى خضوعها للقانون، مع مراعاة عدم الإضرار بمصالح المؤسسة وتحقيق عائد مناسب على الاستثمارات" (فلاق، 2014، صفحة 21)

في حين أشار (**Holmes**) بأن المسؤولية الاجتماعية هي: "التزام منظمات الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (الغالبى و العامري، 2008، صفحة 49)

2.3 أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

تحقق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عدة مزايا أهمها: (Alain, 2010, p. 15)

- تعزيز صورة وسمعة المؤسسة التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطبقه على أرض الواقع؛
- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العملاء عن طريق تقديم وتطوير منتجات وتكنولوجيا صديقة للبيئة في السوق؛
- تحسين مناخ العمل، مما يساعد على تحسين وتحفيز الموظفين ويؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بينهم؛
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية السيطرة على المخاطر وكذا التحكم في التكاليف البيئية والاجتماعية؛
- توفير الثقة وتحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة: العمال، الموظفين، الجمعيات، المنظمات غير الحكومية، السلطات العمومية والجماعات المحلية؛

3.3 مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من جملة من المبادئ حسب منظمة الأمم المتحدة وهي: (الدين و محمد، 2012)

- الالتزام بتنفيذ إصدارات شهادات الجودة المختلفة مثل الإيزو 14000؛

- الالتزام بتنفيذ مدونات قواعد السلوك؛
- الالتزام باتخاذ قرارات تأخذ بالاعتبار المسؤولية الاجتماعية؛
- تصميم أنشطة المنظمات بما يتفق مع الحالة الاقتصادية والوضع الثقافي للمجتمع؛
- القيام بالمبادرات الخيرية التطوعية؛
- تنفيذ الإستراتيجيات التي تحقق الربح للمجتمع والمنظمة معاً.

4.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

يمكن التمييز بين أربعة أبعاد رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي: (ربيع، بوزيد، و مريم، 2018)

1.4.3 البعد الاقتصادي: يشير هذا البعد إلى الالتزام باستخدام الموارد بشكل رشيد لتنتج سلع وخدمات بجودة عالية، كما يقتضي هذا البعد ضرورة الاستناد إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحررة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي، وبتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

ومن أهم متغيرات البعد الاقتصادي ما يلي:

- القدرات الداخلية: وتشمل مختلف البرامج والأنشطة والسياسات التي من شأنها تعزيز القدرات الداخلية للمؤسسة.
- الموارد البشرية: صياغة إستراتيجية الموارد البشرية على ضوء مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، وانعكاسها على إجراءات التعيين، والتطوير والاحتفاظ والقواعد القانونية.
- بيئة العمل: من خلال توفير الظروف الآمنة في موقع العمل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة، ومتطلبات السلامة والروح المعنوية، مما يحفز العاملين نحو الأداء الأفضل.
- الهيكل الساند: صياغة النشاطات الاجتماعية الساندة لعمليات المؤسسة وذلك من خلال إتاحة فرص المشاركة في اتخاذ القرار، وحقوق أصحاب المصالح، والنشاطات النقابية، والحياة المهنية والاجتماعية.
- الزبون: تحديد النشاطات والبرامج الملائمة التي تستجيب لحاجات ومتطلبات الزبون.

2.4.3 البعد القانوني: يرتكز هذا البعد على الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين

والتشريعات المنظمة لمختلف الجوانب في المجتمع، كاحترام قوانين حماية المستهلك وحماية البيئة، كما يرتكز هذا البعد على تحقيق العدالة والسلامة المهنية سواء عن طريق التقليل من إصابات العمل أو تحسين ظروف العمل، إضافة إلى احترام حقوق الإنسان ومنع التمييز على أساس الجنس أو الدين.

3.4.3 البعد الأخلاقي: بمعنى أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها تجنباً لأي ضرر قد يلحق بالمجتمع، ويفترض فيها كذلك أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها.

4.4.3 البعد الخيري: والذي يشتمل على مجمل التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح، كما قد تتبنى المؤسسة في هذا الإطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها باستمرار.

4. دور مواصفة الإيزو 14001 في تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الجزائرية:

1.4 مفهوم المواصفة القياسية الإيزو 14001:

تعتبر المواصفة الدولية الإيزو 14001 الأشهر عالمياً لنظام الإدارة البيئية، وتم إصدار هذه المواصفة من قبل المنظمة العالمية للتقييس في سبتمبر 1996، حيث تم الاعتماد عليها دولياً، ثم تم تحديثها في سنة 2004، وآخر تحديث لها في سبتمبر عام 2015، فأصبحت الإيزو 14001 إصدار 2015، حيث تقوم هذه المواصفة بتحديد الطريقة المثلى لوضع نظام إدارة بيئية فعال، وقد تم تطويرها لتساعد المؤسسات على استدامة نجاحها التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على البيئة.

تنتمي مواصفة الإيزو 14001 إلى عائلة المواصفات الدولية لإدارة النظم البيئية الإيزو 14000 والتي تضم أيضاً مواصفات دولية أخرى من بينها الإيزو 14004، تقوم مواصفة الإيزو 14001 بتوفير إطار عمل للمؤسسة يساعدها في تلبية توقعات العملاء بشكل مستمر بالإضافة إلى التطابق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.

2.4 مواصفة الإيزو 14001 كألية لتحسين الأداء البيئي:

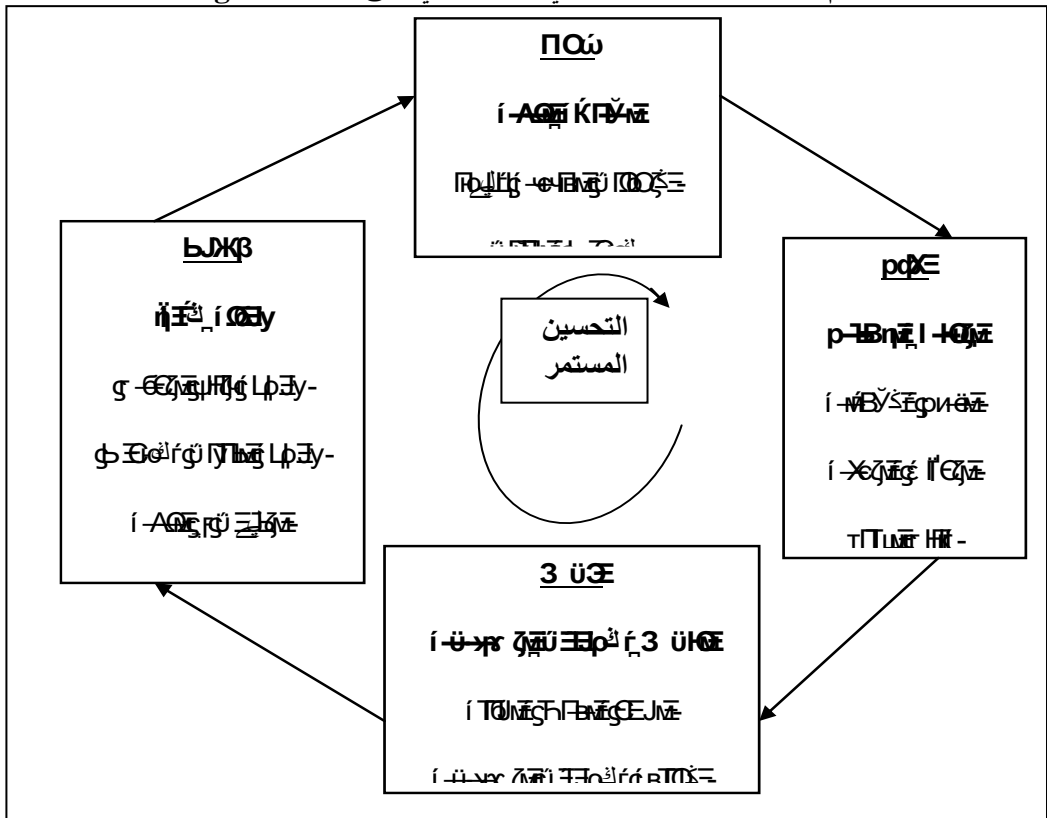
إن الكفاءة والربحية ليستا كافيتين لاستدامة المؤسسة، لذا تسعى المؤسسات لتحقيق مستويات عالية بغية خلق القيمة لمستثمريها وعملائها ومورديها وعمالها وللهيئات التي يعتمد عليها أعمالها بهدف تحقيق التكامل والتوازن بين النمو الاقتصادي والحقوق الاجتماعية والبيئية، وفي سبيل تحقيق ذلك يتطلب من المؤسسة تغيير في نمط تسييرها أخذة بعين الاعتبار الأبعاد البيئية والاجتماعية باعتماد طرق طوعية تلتزم من خلالها بهذه الأبعاد، ويعتبر تبني مواصفة المعايير الدولية الإيزو 14001 من بين الدوافع التي تحفز المؤسسات على تبني نهج استراتيجي لتحسين الأداء البيئي للمؤسسة وان استعمال هذه المواصفة يساعد المؤسسات على: (ISO 14001 Features and Benefits)

- ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- تحسين الأوضاع البيئية للموظفين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات؛
- الحد من التلوث؛
- زيادة ثقة أصحاب المصلحة؛

- العمل وفقا لمبدأ التحسين المستمر؛
- الامتثال للقوانين والتشريعات البيئية؛
- تجنب الخسائر المادية والاقتصادية خاصة تلك الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية أو تلك المتعلقة بتكاليف التأمين؛
- تحسين صورة المؤسسة وأدائها البيئي مما يزيد من سمعتها؛
- تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الحكومية المختصة؛
- اكتساب ميزة تنافسية مما يسمح بفتح أسواق لتصدير منتج المؤسسة؛
- رفع وزيادة الوعي بالبيئة لدى كل العاملين بالمؤسسة؛
- تحسين تصميم المنتج؛
- تقليل التكاليف والأثر البيئي عن طريق تحديد فرص لإعادة استخدام وإعادة تدوير المواد.

فالهدف الرئيسي لهذه المواصفة هو تحقيق الحماية البيئية والتحسين المستمر بما يتفق والسياسة البيئية للمؤسسة، ويتحقق التحسين المستمر من خلال التقييم المتواصل لأداء نظام الإدارة البيئية إزاء سياسة وأهداف وغايات بيئية من أجل تحديد فرص التحسين، والشكل التالي يوضح عملية التحسين المستمر في الأداء البيئي:

الشكل رقم 01 : التحسين المستمر في الأداء البيئي وفق مبادئ دورة Deming



إن السياسة الجزائرية المنتهجة لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة تعطي دفعا قويا للمؤسسات الجزائرية في بذل جهود أكبر للحفاظ على البيئة، وهذا باتخاذ الأسباب اللازمة من وسائل وأساليب وقواعد، والتي تتجلى في نظام إدارة بيئية كفؤ لتحقيق الدور الفعال والرئيسي للمؤسسة في تطبيق هذه السياسة، وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين من بينها:

1.3.4 قانون 04-04 المتعلق بتحديد الإطار العام للتقييس: ويهدف هذا القانون إلى:

(القانون 04-04 المتعلق بالتقييس، 2004)

- تحسين جودة السلع والخدمات، ونقل التكنولوجيا؛
- التخفيف من العوائق التقنية للتجارة؛
- إشراك الأطراف المعنية في التقييس واحترام مبدأ الشفافية؛
- تجنب التداخل والازدواجية في أعمال التقييس؛
- التشجيع على الاعتراف المتبادل باللوائح الفنية والمواصفات وإجراءات التقييم ذات الأثر المطابق؛
- اقتصاد الموارد وحماية البيئة؛
- تحقيق الأهداف المشروعة.

وقد نصت بعض أحكام هذا القانون ما يلي:

- تنشأ هيئة وطنية للتقييس تسمى " المعهد الجزائري للتقييس "؛
- تعد المواصفات الوطنية من قبل الهيئة الوطنية للتقييس؛
- يتم الإشهاد على مطابقة منتج ما للوائح الفنية والمواصفات الوطنية بتسليم شهادة المطابقة أو تجسد بواسطة وضع علامة المطابقة على المنتج.

2.3.4 قانون 20-01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة: (القانون 01-20 يتعلق

بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، 2001) والذي يهدف إلى وضع مرجع لكل الفاعلين الاقتصاديين من أجل اتخاذ القرارات الملائمة وتحسيسهم بالرهانات التي تهم مستقبلهم وهذا في إطار SNAT 2025 الذي يبين إرادة الدولة في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم والتي تراعي من خلاله تحقيق التوازن على أساس العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية.

3.3.4 المرسوم التنفيذي رقم 198/06: (المرسوم التنفيذي رقم 198/06 يضبط

التصنيف المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، 2006) يضبط هذا المرسوم التنفيذي التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، حيث يخضع هذا المرسوم المؤسسات الصناعية إلى الامتثال لمتطلبات التقييس البيئية.

4.4 العراقيل التي تحول دون تبني المؤسسات الجزائرية لمواصفة الإيزو 14001

يحقق التطبيق الفعال لنظم الإدارة البيئية مكاسب بيئية، اقتصادية وتجارية للمؤسسات الاقتصادية، كما يزودها بلغة دولية مشتركة، لأنه يأخذ الطابع العلمي في معاييره، وقد أظهرت الدراسة المسحية لتطور عدد المؤسسات الحاصلة على المواصفة الدولية الإيزو

14001، انتشار أكثر للمواصفة في الدول المتقدمة ذات التصنيع العالي وذات التوجه الكبير للتصدير، بينما تظهر المؤسسات الجزائرية نوعا من المسؤولية تجاه البيئة، لكن اعتماد نظم الإدارة البيئية الإيزو 14001 في الجزائر لازال ضئيلا، ويعزى ذلك لمجموعة من الأسباب نذكر من بينها:

- ضعف الوعي البيئي لمتخذي القرار بالمؤسسات الجزائرية؛
- ضعف التشريعات البيئية بالجزائر وارتفاع تكلفة اعتماد هذه النظم؛
- غياب الثقافة والوعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛
- معظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي والاجتماعي؛
- عدم إدراك الفرص المستقبلية الواسعة للالتزام البيئي؛
- معظم المؤسسات الجزائرية يقتصر اهتمامها بالحصول على مقاييس ومواصفات الجودة الإيزو 9000 التي تحسن من جودة أدائها الإنتاجي أكثر من اهتمامها بتحسين جودة أدائها البيئي والاجتماعي، لأنه يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمد عليها في تسويق المنتجات محليا ودوليا؛
- التكلفة المالية المرتفعة لاعتماد هذه النظم جعل المؤسسات الجزائرية تركز كل جهودها المالية والمادية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية وربحها المادي، متجاهلة بذلك أدائها البيئي والاجتماعي.
- تنحصر جهود المؤسسات الجزائرية في دعم الأعمال الخيرية وغير التنموية، كتقديم الإعانات ورعاية المناسبات والأحداث والتظاهرات، ولم تكن هناك أية مساهمات لها علاقة بالبيئة والحفاظ عليها؛
- قصور آليات الرقابة والدعم الفني والتقني؛
- غياب الحوافز والدور الفاعل للمجتمع المدني.

5. خاتمة:

إن تنامي الوعي البيئي والاجتماعي، وظهور هيئات وحكومات تنادي بحماية البيئة، ألزم على المؤسسات الاقتصادية ضرورة تبني المواصفة القياسية إيزو 14001 والتي تعد القاعدة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، وتسهم بشكل فعال في تعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات، كما تعد من أهم النظم التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الحد من التلوث البيئي من خلال التطوير والتحسين المستمرين للجوانب البيئية في وظائف المؤسسة، حيث لا يمكن للمؤسسات الاقتصادية تحقيق التنمية المستدامة إلا من خلال التزامها بمسئوليتها الاجتماعية والبيئية، ومما سبق يتضح لنا أن عدد المؤسسات الجزائرية التي اعتمدت نظام الإدارة البيئية إيزو 14001 مازال ضئيلا، حيث أن غالبية هذه المؤسسات مازالت تجهل هذا المفهوم، وأن معظم المؤسسات التي تبنت هذا المفهوم وطبقته تنحصر جهودها في دعم الأعمال الخيرية ورعاية بعض المناسبات والأحداث.

النتائج:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يحتاج التطبيق الناجح لنظم الإدارة البيئية في المؤسسات إلى دعم والتزام الإدارة العليا، وإلى تكامل جهود كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة.
- يعد نظام الإدارة البيئية من أهم النظم التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحقيق أهداف الحد من التلوث البيئي وتحسين الظروف البيئية.
- غياب الوعي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية تبني أنظمة إيزو 14001 كأداة مساعدة للحد من التلوث.
- تنحصر جهود معظم المؤسسات الجزائرية لنظم الإدارة البيئية في دعم الأعمال الخيرية ورعاية بعض المناسبات.

التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بما يلي:
- الامتثال إلى القوانين والتشريعات التي تفرضاها الحكومة الجزائرية في مجال حماية البيئة، وذلك لتحقيق التوافق والالتزام مع القوانين والتشريعات وتجنباً للعقوبات.
- دمج الاهتمامات البيئية من خلال المسؤولية الاجتماعية عن طريق وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود من خلال نظم للمحافظة على البيئة.
- ضرورة التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالقوانين المتعلقة بالحفاظ على البيئة في إطار تبني نظام الإدارة البيئية.
- ضرورة تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لشهادة الإيزو 14001، والسبيل لذلك هو التطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية.
- نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين داخل المؤسسة من أجل الحفاظ على نظام الإدارة البيئية.
- الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية لا يقتصر فقط على دعم الأعمال الخيرية ورعاية المناسبات بل يتعداه إلى التزام المؤسسة اتجاه البيئة والمجتمع طوعياً وثقافياً.

قائمة المراجع

- ISO 14001 Features and Benefits. (s.d.). Consulté le 11 سبتمبر 2020, sur <https://www.bsigroup.com>
- Alain, J. (2010). 100 questions pour comprendre et agir RSE et développement durable. édition Afnor.
- أحمد بن يحي ربيع، لمجد بوزيد، و خلع مريم. (2018). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لدفع عجلة التنمية المستدامة داخل المجتمع. المؤتمر الدولي الرابع عشر حول: " سلوكيات المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في الوطن العربي- الواقع وآليات التجسيد، (صفحة 07). الشلف.

- أحمد تي، حمزة بالي، و عقبة عبد اللاوي. (العدد 2 / 2016). دور نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية. مجلة التنمية الاقتصادية ، صفحة 115.
- العكازي فاطمة الزهراء، و مزريق عاشور. (أوت، العدد 2 / 2019). مساهمة تطبيق نظم الإدارة البيئية إيزو 14000 في تحسين الأداء التنافسي للمنظمات الصناعية(دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بالشلف). مجلة البشائر الاقتصادية ، صفحة 660.
- القانون 01-20 يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. (15 ديسمبر، 2001). الجريدة الرسمية .
- القانون 04-04 المتعلق بالتقييس. (27 يونيو، 2004). الجريدة الرسمية رقم 41 .
- المرسوم التنفيذي رقم 06/198 يضبظ التصنيف المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، 2006). مايو. (31 الجريدة الرسمية العدد . 37
- براهيم شراف. (2016/2017). أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- بن مسعود نصر الدين، و كنوش محمد. (2012). واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، (صفحة 04). جامعة بشار.
- راشي طارق، و بروش زين الدين. (العدد 22/2016). أثر تبني الإدارة البيئية وفقا لمواصفات الإيزو 14000 على تفعيل وتطوير ممارسة الوظائف الخضراء في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة الشركة الجزائرية لمناجم الفوسفات. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، صفحة 210.
- سامية جلال سعد. (2005). الإدارة البيئية المتكاملة. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- صالح السحبياني. (23-25 مارس 2009). المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية -تقييم واستشراف-، (صفحة 04). لبنان.
- طاهر محسن منصور الغالبي، و صالح مهدي محسن العامري. (2008). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. الأردن: دار وائل للنشر.
- عمر شريف، و يخلف جمال الدين. (ديسمبر، العدد 15/2016). دور تطبيق نظام الإدارة البيئية في تبني مصادر الطاقات المتجددة. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر ، صفحة 142.
- محمد فلاق. (2014). مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال-دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة

- على شهادة الإيزو 9000. الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- مصطفى يوسف كافي. (2013). اقتصاديات البيئة والعولمة. دمشق، سوريا: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
 - نادية حمدي صالح. (2003). الإدارة البيئية المتكاملة. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
 - نجم العزاوي، و عبد الله حكمت النجار. (2015). إستراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.